جمهورية مصر العربية

كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الشريعة الإسلامية

آليات وسياسات الاستثمار والتمويل الإسلامي لإصلاح الاقتصاد المتأزم

رسالة لنيل درجة (الدكتوراة) في الحقـوق

مقدمة من الباحث

محمد إبراهيم محمد الصالحي

إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الهادي عبد الستار

لجنـــة المناقشـــة والحكـــم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / محـمـود عـــوض ســلامـــة .....رئيساً
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة بني سويف
"رئيس اللجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين"

الأستاذ الدكتور/ محمـــد يوسـف حفـني ســالم .....عضـــواً
أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الهادي عبد الستار.....مشرفاً وعضواً
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

جمهورية مصر العربية

كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الشريعة الإسلامية

آليات وسياسات الاستثمار والتمويل الإسلامي لإصلاح الاقتصاد المتأزم

رسالة لنيل درجة (الدكتوراة) في الحقـوق

مقدمة من الباحث

محمد إبراهيم محمد الصالحي

إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الهادي عبد الستار

لجنـــة المناقشـــة والحكـــم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / محـمـود عـــوض سـلامـــة .....رئيساً

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة بني سويف

"رئيس اللجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين"

الأستاذ الدكتور/ محمـــد يوسـف حفـني سـالم .....عضـــواً

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الهادي عبد الستار.....مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

[سورة طه: الآية ١١٤]

" إهـــداء "

إلى **الله** مالك الملك عزو جل..... بهذا العمل أتقرب.

ثم أهديه الى نبينا **محمد** ﷺ..... الحبيب الأقرب

ثم الى مَن زرع في نفسي حب الدين و العلم. **والدي**.... الحبيب رحمه الله.

والى من صبرت كالشجرة حتي أثمر فرعها **والدتي**..... العزيزة بارك الله في عمرها

والى كل أفراد أسرتي الذين صبروا على انشغالي سنين طويلة....جزاهم الله خيرا

أهدي إليهم جميعا هذا الجهد المتواضع . . . . . .

الباحث

﴿شكر وتقدير﴾

إنه من الواجب علىّ أن أشكر وأحمد الله سبحانه وتعالى الذي له الحمد أولا وآخرًا.

ثم أتوجه بالشكر والتقدير، إلى صاحب الفضيلة العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الهادي عبد الستار، أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة، الذي شرفت بتوليه الإشراف على هذه الرسالة، والذي رأيت منه سلامةُ الصدرِ ونقاءُ الفطرةِ التي لا تكون إلا للعارفين بالله، فأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من:

فضيلة العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ محمود عوض سلامة، أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة بني سويف، ورئيس اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين على قبوله رئاسة لجنة المناقشة والحكم، فأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

وفضيلة العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف حفني سالم، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة، على قبوله الاشتراك في لجنة المناقشة، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

و فضيلة العالم الجليل الأستاذ الدكتور/عبد العزيز رمضان سمك، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة، جزاء ما قدمه لي من نصح وتوجيه، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى من أكرمني الله بدعائهم والديَّ الكريمين، أبي رحمه الله، وأمي بارك الله في عمرها، فقد كان فضلهما عليَّ عظيما.

كما أخص بالشكر أسرتي وإخوتي وأخواتي والعاملين بكلية الحقوق جامعة القاهرة، وكل من مد لي يد العون أو دعا لي، أو اكتشف تقصير أو خطأ فنبهني ونصحني.

وسبحان الله الذي أبَى الكمال لكتاب إلا كتابه، وأسأله تعالى أن يلهمنا الرشد والصواب، ويعصمنا من الوقوع في الزلل أو الخلل، ويرزقنا الإخلاص والصدق في الدين والقول والعمل، إنه حسبنا ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير.

(الباحث)

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا مُحَمَّدْ ﷺ، وعلى آله وصحابته وآل بيته، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

إن حقيقة الاقتصاد– كما ظهر لي– هو قصد إشباع الحاجات بتوفير السلع والخدمات، وترشيد الموارد المتاحة وحسن توزيعها وإنفاقها، وتنظيم المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

لذلك يعتبر التأصيل الفقهي للمسائل الاقتصادية المستحدثة وتخريج حكمها كنوازل هي مرحلة أولى تسبق مرحلة بحثها من المنظور الاقتصادي الإسلامي، حيث يُستخرج فيها الحكم الذي ينشئ الواقعة الاقتصادية، أما بحثها اقتصاديا فهو استنباط عقلي لمدى تأثير هذا الحكم الفقهي على ذاتية الواقعة وعلى المتغيرات والظواهر الاقتصادية المرتبطة بها.

مثال ذلك تحريم الربا أو الغرر أو البيوع المنهي عنها، فهي أحكام فقهية لها تأثيرها على كل الاقتصاد بجميع قطاعاته المالية والنقدية والمصرفية والتمويلية والاستثمارية..، وعلى جميع متغيراته وظواهره وعقوده المالي، وسياساته بأنواعها نقدية ومالية واستثمارية..

ويجب على الجميع الالتزام بهذا الحكم الفقهي فيما يستجد من وقائع بعد ورود حكم التحريم.

وحيث إن "الاقتصاد المالي المتمثل فى النقد والائتمان والأوراق قد نشأ لخدمة الاقتصاد الحقيقي المتمثل فى السلع والخدمات، لكنه بعد فترة انفصل الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي تدريجيا، وأصبح يعمل باستقلالية متعمَدة؛ مستخدما آليات الفائدة الربوية والمقامرات والمراهنات في أسواق النقد والمال، وانتشرت البدع التمويلية وكل صور أكل أموال الناس بالباطل، فحدثت فقاعات النقد والائتمان وتوريق الديون والمشتقات وارتفعت المخاطر ؛ وأصبح حجم النقود والديون فى الاقتصاد المالي أضعاف حجم السلع والخدمات في الاقتصاد الحقيقي، وحدثت الأعاصير المالية، والأزمات الاقتصادية.

ولقد كان هيكل النظام الاقتصادي الإسلامي هو الأقل تأثراً بهذه الأزمات المالية والاقتصادية مقارنة بالنظم الوضعية، ويرجع ذلك إلى قيامه على التمويل الحسن وتحريم الربا وأدواته، وقيامه على المشاركات والمعاوضات والاستثمار الحقيقي وإنتاج السلع والخدمات، كما أنه يتسم بالأخلاقية والعدالة.

وما أصاب اقتصادات الدول العربية والإسلامية من أضرار بسبب هذه الأزمات المتلاحقة؛ إلا بسبب التبعية للغرب وتقليد أدواتهم الوضعية فظهرت الإشكاليات الشرعية عند تطبيق هذه الأدوات المقلدة؛ بسبب فقدانها للعمق الفقهي والهوية الإسلامية.

الفهرس

مقدمـة..... .... ٣

إشكالية البحث.....٥

أهمية البحث ومبرراته:..... ....٧

أهداف البحث:..... ....٧

منهج البحث: ١٠

خطـة البحث: ١٢

الفصل التمهيدي:التمويل والاستثمار، وضوابطهما في الفقه الإسلامي ١٣

المبحث الأول:التمويل والاستثمار في النظم الاقصادية المقارنة ١٣

المطلب الأول:ماهية التمويل، وأنواعه..... ١٤

الفرع الأول: مفهوم التمويل في كل من الاقتصاد الوضعي، والإسلامي، والرقمي..... ١٤

الفرع الثاني:أنواع التمويل ١٦

المطلب الثاني:ماهية الاستثمار وأنواعه..... ١٨

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار في كل من الاقتصاد الوضعي والإسلامي، والرقمي ١٨

الفرع الثاني:أنواع الاستثمار، ومجالاته..... ..... ٢٢

المبحث الثاني:خصائص التمويل والاستثمار في الفقه الإسلامي، وضوابطهما الفقهية..... ٢٣

االمطلب الأول:خصائص التمويل والاستثمار في الفقه الإسلامي ٢٤

المطلب الثاني: ضوابط التمويل، والاستثمار في الفقه الإسلامي..... .....٢٥

الباب الأول: التأصيل الفقهي لعقد إدارة المقومات المالية..... ..... ٣٠

الفصل الأول:حقيقة، عقد إدارة المقومات المالية، وصفته وحكمه الشرعي ٣١

المبحث الأول: ماهية عقد الإدارة، وماهية المقومات المالية ومكوناتها ٣١

المطلب الأول: التصور العام لآلية عقد إدارة المقومات المالية..... .....٣٢
الفرع الأول: تعريف العقد لغة واصطلاحا.....٣٢
الفرع الثاني: ماهية إدارة المقومات في الاقتصاد التقليدي والرقمي.....٣٤
الفرع الثالث : الإدارة في المفهوم الاقتصادي الإسلامي ٣٧
الطلب الثاني: منظومة المقومات المالية ومكوناتها وماليتها.....٣٨
الفرع الأول:تعريف المال وأقسامه ٣٩
الفرع الثاني: ماهية المقومات المالية وقيمتها الاقتصادية ٤٤
الفرع الثالث: مكونات المقومات المالية ومحالها ٤٨
الفرع الرابع: آلية عمل المقومات المالية كبديل عن ملكية الأصول، ومزاياها ٥٦
الفرع الخامس: الاتجاهات الفقهية المحتملة حول مالية المقومات وتقومها ٦٠
المطلب الثالث: خصائص ومزايا عقد إدارة المقومات المالية والعادية والرقمية..... .....٦٤
الفرع الأول الملامح القانونية لعقد إدارة المقومات.....٦٥
الفرع الثاني: المزايا التمويلية والاستثمارية لعقد إدارة المقومات المالية.....٦٦
المبحث الثاني: حقيقة عقد إدارة المقومات المالية ٦٩
المطلب الأول: اعتبار عقد إدارة المقومات المالية من العقود القديمة..... .....٦٩
الفرع الأول: فرض اعتبار عقد الإدارة عقد اجارة أشخاص..... .....٧٠
الفرع الثاني: أدلة مشروعية عقد إدارة المقومات المالية باعتباره عقدا قديما ٧٠
المطلب الثاني: اعتبار عقد إدارة المقومات من العقود الجديدة ٧٥
الفرع الأول: الاتجاهات الفقهية في الأصل في المعاملات والعقود والشروط..... ٧٥
الفرع الثاني: أدلة مشروعية عقد إدارة المقومات المالية باعتباره من العقود الجديدة.....٨٢
المبحث الثالث: صفة عقد إدارة المقومات المالية، وحكمه الفقهي ٩٣
المطلب الأول: التوصيف الفقهي لعقد إدارة المقومات المالية..... ..... ٩٤

الفرع الأول: أقسام العقود من حيث اللزوم ٩٣
الفرع الثاني: الاتجاهات الفقهية المحتملة في لزوم وجواز عقد إدارة المقومات المالية ٩٤
الفرع الثالث: أدلة لزوم عقد إدارة المقومات المالية ٩٧
المطلب الثاني: الحكم الفقهي لعقد إدارة المقومات المالية..... .....١٠٠
الفرع الأول: الحكم الفقهي لعقد إدارة المقومات الصحيح، وآ ثاره ١٠١
الفرع الثاني: الحكم الفقهي لعقد إدارة المقومات الباطل، أو الفاسد، وآثاره ... .١٠٤
الفصل الثاني: أركان عقد إدارة المقومات المالية، وشروطه ١٠٦
المبحث الأول: أحكام الصيغة في عقد إدارة المقومات المالية، وشروطها. ١٠٨
المطلب الأول: الصيغة (الإيجاب والقبول) في عقد إدارة المقومات المالية ١٠٨
المطلب الثاني: شروط الإيجاب والقبول في عقد إدارة المقومات ١١٢
المبحث الثاني: أحكام العاقدين (مالك المقومات والمدير)، وشروطهما ١١٣
المطلب الأول:الشروط العامة للعاقدين (المدير، ومالك المقومات) ١١٣
الفرع الأول: الشرط الأول: أهلية المدير، ومالك المقومات ١١٣
الفرع الثاني: الشرط الثاني: أن يكون للمدير ومالك المقومات حرية الاختيار ١١٤
الفرع الثالث: الشرط الثالث: أن يكون للعاقد ولاية على المعقود عليه ١١٥
المطلب الثاني:الشروط الخاصة بالمدير ومالك المقومات ١١٥
الفرع الأول: تعريف المدير ومالك المقومات وأنواعهم ا..... ١١٥
الفرع الثاني: صفات المدير من منظور إسلامى ١١٦
المبحث الثالث: أحكام المعقود عليه (الإدارة والبدل)،وشروطهما ١١٩
المطلب الأول: طبيعة الإدارة(ماهية المنفعة المعقود عليها) محل الإدارة ١١٩
الفرع الأول:عمل المدير، وطبيعة المنفعة المعقود عليها ١٢٠
الفرع الثاني: نوعي الإدارة في عقد إدارة المقومات ١٢١

المطلب الثاني:شروط المعقود عليه في عقد الإدارة ١٢٣
الفرع الأول: أن يكون عمل المدير محل عقد الإدارة قابلا لحكم الشرع ١٢٣
الفرع الثاني: أن يكون عمل المدير محل عقد الإدارة معلوما للعاقدين ١٢٨
الفرع الثالث: أن يكون عمل المدير محل عقد الإدارة موجودا أو ممكنا. ١٣٣
الفرع الرابع:أن يكون المحل المعقود عليه،والمقومات غير المادية مقدور على تسليمه ١٣٦
المطلب الثالث: بدل الإدارة..... ١٤١
الفرع الأول: تعريف بدل الإدارة، وتعيينه..... ١٤١
الفرع الثاني : كيفية تعيين بدل الإدارة ١٤٢
الفصل الثالث: التزامات المدير ومالك المقومات في عقد إدارة المقومات المالية ١٤٣
المبحث الأول: الالتزامات الخاصة بالمدير في عقد إدارة المقومات المالية..... ١٤٤
المطلب الأول: تقديم المدير مقوماته المعنوية، وضمان استمرارها مدة العقد ١٤٥
الفرع الأول: تصنيف مقومات المديرين ١٤٦
الفرع الثاني:الاتجاهات الفقهية المحتملة في تعهد المدير بتوفير أدوات الإدارة..... ١٤٦
المطلب الثاني:إلتزام المدير بتحقيق نتائج الإدارة المتفق عليها ١٤٩
الفرع الأول:ماهية مهام المدير الذاتية..... ١٤٩
الفرع الثاني:كيفية قيام المدير بالإدارة، ونوعيها..... ١٥٠
الفرع الثالث:مدة الإدارة..... ١٥١
المبحث الثاني:الإلتزامات الخاصة بمالك المقومات في عقد إدارة المقومات ١٥٣
المطلب الأول:تقديم المقومات المالية،وتمكين المدير منها زمانيا ومكانيا..... ١٥٣
المطلب الثاني:استلام مالك المقومات نتائج الإدارة بعد اعتمادها..... ١٥٤
المطلب الثالث:دفع بدل الإدارة المستحق للمدير..... ١٥٦
الفرع الأول:وقت استحقاق المدير للبدل ١٥٧

الفرع الثاني:الاتجاهات الفقهية في حكم تعجيل البدل إذا كان عينا عند الجمهور ١٥٨
الفرع الثالث: ضوابط اشتراط الأجل في قبض بدل الإدارة المعين، وكيفية قبضه... ..... ١٦٠
الفرع الرابع: الاتجاهات الفقهية في تأجيل قبض بدل الإدارة المعين ١٦٢
الفرع الخامس: الاتجاهات الفقهية المحتملة في تأجيل قبض بدل الإدارة الموصوفة في الذمة ١٦٦
.....
الفصل الرابع:أحكام ضمان المديرين في عقد إدارة المقومات المالية..... ١٧١
المبحث الأول: أسباب ضمان المديرين، وضوابطه، وأدلة مشروعيته ١٧٢
المطلب الأول: تعريف الضمان، و أسباب الضمان الموحد للمديرين، وحالاته.....١٧٢
الفرع الأول: تعريف الضمان لغة واصطلاحا.....١٧٢
الفرع الثاني: المبررات العملية لتوحيد أحكام ضمان المديرين.....١٧٢
الفرع الثالث: تعريف التعدى والتفريط..... .....١٧٥
الفرع الرابع: ماهية حالات تعدي وتفريط المدير.....١٧٦
المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية في ضمان المديرين ١٧٧
الفرع الأول: الإتجاهات الفقهية المحتملة في ضمان المدير الخاص (لفردي)..... .. ... ١٧٧
الفرع الثاني:الاتجاهات الفقهية المحتملة في ضمان المدير الحر(شركة الإدارة).....١٨٢
المطلب الثالث: الضوابط الفقهية لضمان المديرين، وأدلة مشروعيته..... ١٨٧
الفرع الأول:الضوابط الفقهية لضمان تعدي المدير، وأدلة مشروعيته..... .. ١٨٧
الفرع الثاني:الضوابط الفقهية لضمان تفريط المدير، وأدلة مشروعيته ١٩٠
المبحث الثاني: الضمان المطلق للمديرين في عقد ادارة المقومات المالية، وأدلته وضوابطه الفقهية...
.... ١٩٣
المطلب الأول : الإتجاهات الفقهية في الضمان المطلق للمديرين.....١٩٣
الفرع الأول: الخلاف الفقهي حول الضمان المطلق للأجير ١٩٣

الفرع الثاني:التخريج الفقهي للضمان المطلق للمديرين..... ..... ١٩٧
المطلب الثاني: أدلة الضمان المطلق للمديرين، وأسانيده ومزاياه..... ٢٠٠
الفرع الأول: ادلة الضمان المطلق للمديرين..... ..... ٢٠٠.
الفرع الثاني: أسانيد الضمان المطلق، وضوابطه، ومزاياه، وتطبيقاته.....٢٠٢
المبحث الثالث: ضوابط ضمان العيوب، وخياراتها، وقواعد تقدير الضمان..... ٢٠٦
المطلب الأول:الضوابط الفقهية للعيوب، والخلاف الفقهي حول العيب الموجب للضمان.....٢٠٦
الفرع الأول: الضوابط الفقهية للعيوب في عقد إدارة المقومات المالية..... ٢٠٦
الفرع الثاني:الخلاف الفقهي حول قدر العيب الموجب للخيار، والضمان..... ٢٠٧
المطلب الثاني: الخيارات في عقد إدارة المقومات المالية وضوابطها الفقهية ٢٠٩
الفرع الأول: ماهية الخيارات وانواعها، وضوابطها الفقهية ٢٠٩
الفرع الثاني:أدلة ثبوت الخيارات في عقد إدارة المقومات..... ..... ٢١١
الفرع الثالث: شروط ثبوت الخيارات في عقد إدارة المقومات..... ٢١٣
الفرع الرابع:حكم العقد بعد حدوث العيب، وثبوت الخيار.....٢١٣
المطلب الثالث:ماهية عيوب الإدارة، وضوابط تقدير العيوب، وضمانها..... ٢١٥
الفرع الأول: ماهية عيوب الإدارة ٢١٥
الفرع الثاني:قواعد تقدير العيوب، وضمانها..... ٢١٦
الفرع الثالث:الخلاف الفقهي حول وقت تقدير الضمان ٢١٧
الفصل الخامس:الأسباب الخاصة لانتهاء عقد إدارة المقومات المالية ٢٢٠
المبحث الأول: انتهاء عقد الإدارة بالفسخ ٢٢٢
المطلب الأول: تعريف الفسخ، وأسبابه..... ٢٢٢
المطلب الثاني: طرق فسخ عقد الإدارة..... ٢٢٣
المبحث الثاني: انتهاء عقد الإدارة بما يقتضي الرد للعيب، أو الهلاك ٢٢٤

المطلب الأول: مخالفة شروط الإدارة، وخيارات العيوب ٢٢٤
المطلب الثاني:انتهاء عقد الإدارة لهلاك المقومات المادية، أو زوال المقومات المعنوية أوالرقمية ٢٢٥
الفرع الأول:حكم هلاك الأصول المادية، أو زوال المقومات المعنوية أو الرقمية... ..... ٢٢٦
الفرع الثاني:الضوابط، والاتجاهات الفقهية في تلف المقومات بعد القبض.....٢٢٧
الفرع الثالث:جواز فسخ الإدارة بالعذر؛ للحاجة ودفع الضرر..... ٢٣٤
الفرع الرابع:تطبيقات فسخ عقد الإدارة للعذر ٢٣٥
المبحث الثالث:انتهاء عقد الإدارة بالموت، أو وزوال الشخصية الاعتبارية، أو الحوزة ٢٣٧
المطلب الأول:موت المدير ٢٣٧
الفرع الثاني:عجز المدير، أو مرضه، أو زوال مقوماته المعنوية الشخصية ٢٤٠
المطلب الثاني: موت مالك المقومات أو زوال شخصيته الاعتبارية أواندماجه أوالحوزة عليه.. ٢٤١
الفرع الأول:موت مالك المقومات ٢٤١
الفرع الثاني:زوال الشخصية الاعتبارية لمالك المقومات، أو اندماجه، أوالحوزة عليه... ..... ٢٤٢
الباب الثاني:التأصيل الفقهي لعقد اَلْحَوْزَة على المقومات المالية..... .....٢٤٤
الفصل الأول: ماهية عقد الحوزة على المقومات المالية، وأركانه وشروطه، وحكمه الفقهي.....٢٤٦
المبحث الأول:حقيقة عقد الحوزة على المقومات المالية، وأدلة مشروعيته ٢٤٦
المطلب الأول: ماهية اَلْحَوْزَةُ على المقومات المالية، والاستحواذ على الشركات..... ٢٤٧
الفرع الأول: تعريف الحوزة على المقومات لغة واصطلاحا، وماهية الاستحواذ..... .... ٢٤٧
الفرع الثاني: الفروق الفقهية بين الحوزة على المقومات، والاستحواذ على الشركات ٢٥٢
الفرع الثالث: الاستحواذ في القانون المصري.....٢٥٥
الفرع الرابع: عقد الحوزة على المقومات المالية (الرقمي).....٢٥٧
المطلب الثاني: دوافع الاستحواذ، ومزايا الحوزة على المقومات المالية ٢٥٨
الفرع الأول: دوافع الاستحواذ على الشركات ٢٥٨

الفرع الثاني: المزايا الاقتصادية لعقد الحوزة على المقومات المالية..... .٢٦١
المبحث الثالث: التوصيف الفقهي لعقد الحَوْزَة على المقومات المالية، وحكمه ٢٦٢
المطلب الأول: اعتبار عقد الحوزة من العقود القديمة، وأدلة مشروعيته ٢٦٣
الفرع الأول: تعريف البيع، وعلاقته اللغوية والاصطلاحية بالحوز ٢٦٣
الفرع الثاني: أدلة مشروعية عقد اَلحوزة وعقدالاستحواذ على الشركات تخريجا على عقد البيع. ٢٦٤
المطلب الثاني: عقد اَلْحَوْزَة من العقود الجديدة، وقياس الاستحواذ عليه واستصحاب أدلته.... ٢٦٥
الفرع الأول: الاتجاهات الفقهية حول الأصل في المعاملات وأثر ذلك على عقد الحوزة وعقدالاستحواذ ٢٦٥
الفرع الثاني: أدلة مشروعية عقد اَلحوزة باعتباره عقدا جديدا، واستصحابها على عقد الاستحواذ ٢٦٦
المبحث الثالث: التوصيف الفقهي لعقد اَلْحَوْزَة على المقومات المالية، وحكمه الفقهي ٢٧٦
المطلب الأول: التوصيف الفقهي لعقد اَلْحَوْزَةعلى المقومات المالية ٢٧٦
الفرع الأول: عقد الْحَوْزَة على المقومات المالية عقد لازم ٢٧٦
الفرع الثاني: الضوابط الفقهية، والأثار المترتبة على لزوم عقد الْحَوْزَة على المقومات ٢٧٧
الفرع الثالث: أدلة لزوم عقد الْحَوْزَة على المقومات المالية ٢٧٩
الفرع الرابع: تطبيقات أثر لزوم وجواز عقد الْحَوْزَة على المقومات المالية..... ٢٨٠
المطلب الثاني: الحكم الفقهي لعقد اَلْحَوْزَةعلى المقومات وعقد الاستحواذ على الشركات.....٢٨٣
الفصل الثاني: ماهية عقد إدارة المقومات المالية المقترن بالحوزة، وأركانه وشروطه، وحكمه لفقهي ٢٨٥
المبحث الأول:حقيقة عقد إدارة المقومات المالية المقترن بالحوزة، وأدلة مشروعيته وحكمه.....٢٨٧
المطلب الأول: حقيقه عقد إدارة المقومات المالية المقترن بالحوزة وتعريفه..... ..... ٢٨٨
الفرع الأول:حقيقة عقد إدارة المقومات المالية المقترن بالحوزة. ٢٨٩

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي لعقد إدارة المقومات المالية المقترن بالحوزة ٢٩٠
المطلب الثاني: عدم جواز الجمع بين عقدي(الإدارة واَلْحَوْزَة)، وأدلته ٢٩٠
الفرع الأول:الاتجاهات الفقهية المحتملة لمنع الجمع بين عقد إدارة المقومات وعقد اَلْحَوْزَة ٢٩٠
الفرع الثاني:أدلة عدم جواز الجمع بين عقد الإدارة، وعقد اَلْحَوْزَة ٢٩٣
المطلب الثالث: جواز الجمع بين عقد الإدارة وعقد اَلْحَوْزَة، وأدلته.....٣٠١
الفرع الأول: الاتجاهات الفقهية المحتملة لجواز الجمع بين عقد إدارة المقومات،وعقد الحوزة.... ٣٠٢
الفرع الثاني: أدلة جواز الجمع بين عقد إدارة المقومات، وعقد اَلْحَوْزَة، وحكمه الفقهي ٣٠٣
الفرع الثالث: الضوابط الفقهية لجواز الجمع بين عقد إدارة المقومات، وعقد اَلْحَوْزَة..... ٣٠٧
المطلب الرابع: التوصيف الفقهي لعقد إدارة المقومات المالية المقترن بالحوزة، وشروطه الخاصة، وحكمه الفقهي..... ..... ٣٠٨
الفرع الأول: التوصيف الفقهي لعقد إدارة المقومات المالية المقترن بالحوزة ٣٠٨
الفرع الثاني:الشروط الخاصة لعقد إدارة المقومات المالية المقترن بالحوزة ٣٠٩
المبحث الثاني:الصور الجائزة، والممنوعة لعقد إدارة المقومات المالية المقترن بالحوزة، وحكمها ٣١٤
المطلب الأول: حالات الاقتران بين عقد الإدارة وعقد الحوزة... .....٣١٥
الفرع الأول: الفروض المحتملة للاقتران بين عقدي الإدارة والحوزة وترتيبها ٣١٥
الفرع الثاني: المبررات العملية لوجود عقد إدارة المقومات بعد حوزتها..... ٣١٥
المطلب الثاني:عقد الإدارة المقترن بالوعد غير الملزم بالحوزة، وحكمه الفقهي..... ٣١٧
الفرع الأول: ماهية الوعد غير الملزم وضوابطه وحكمه الفقهي..... ..... ٣١٧
الفرع الثاني: أثر الوفاء وعدم الوفاء بالوعد بالحوزة غير الملزم في عقد الإدارة ٣١٨
المطلب الثالث: عقد الإدارة المقترن بالوعد الملزم، أو التعهد بأَلْحَوْزَة، وحكمه الفقهي..... ٣١٩
الفرع الأول: الاتجاهات الفقهية في وجوب الوفاء بالوعد، وضوابطه الفقهية.....٣٢٠
الفرع الثاني: عقد الإدارة مع التعهد بأَلْحَوْزَة على المقومات المالية بشرط سداد الثمن.....٣٢٢

الفرع الثالث: عقدَ الْحَوْزَة على المقومات المالية بشرط التعهد بإدارتها.....٣٢٤
المطلب الثالث: الاتجاهات الفقهية في حكم الشروط والتعاليق المتقدمة والمقارنة في عقد الإدارة المقترن بالحوزة، وتطبيقاتها ٣٢٦
الفرع الأول: الاتجاهات الفقهية في حكم الوعد، والخيار المتقدمين على العقد.....٣٢٦
الفرع الثاني: الاتجاهات الفقهية المحتملة في حكم شرط الإدارة المتقدم علىَ الْحَوْزَة..... ٣٣١
الفرع الثالث: تطبيقات الشرط المتقدم (المقارن) في عقد الإدارة المقترنَ بالْحَوْزَة.....٣٣٦
الفصل الثالث:الناقلات المالية الإسلامية(الصكوك الإدارية)، ودورها في إصلاح الاقتصاد المتأزم ٣٣٧
المبحث الأول: تطبيقات آليات الإدارة والحوزة عى المقومات كأدوات للسياسة الاقتصادية.....٣٣٨
المطلب الأول:استخدامات آليتي الإدارة والحوزة لتوفير التمويل وإعادة التمويل المصرفي.....٣٣٩
الفرع الأول:تمويل المصارف عن طريق مشاركة المصرف المركزي لها في عوائد الإدارة والحوزة٣٤٠
الفرع الثاني: التمويل عن طريق شراء المصرف المركزي لعقود الإدارة، و الحوزة من المصرف مالك المقومات..... ..... ٣٤٠
الفرع الثالث: ضبط حدود نسب عوائد الإدارة المستحقة للمصارف ونسب بدلات المديرين،وقيم الحوزة على المقومات..... ٣٤١
المطلب الثاني:تداول(الصكوك الإدارية) كبديل للأوراق المالية الربوية في عمليات السوق المفتوحة ٣٤٢
الفرع الأول: تعريف سياسة السوق المفتوحة.....٢٤٣
الفرع الثاني:استخدام الصكوك الإدارية بدلا من الأوراق المالية التقليدية في عمليات السوق المفتوحة ٣٤٣
المبحث الثاني: التأصيل الفقهي للصكوك الإدارية الإسلامية ٣٤٥
المطلب الأول:مفهوم التصكيك، والصكوك المالية الإسلامية المعاصرة، وأنواعها..... ٣٤٥
الفرع الأول:مفهوم التصكيك الإسلامي، والصكوك المالية.....٣٤٥

الفرع الثاني: أنواع الصكوك المالية الإسلامية المعاصرة. ٣٤٧
المطلب الثاني:ماهية الصكوك الإدارية الإسلامية..... .....٣٤٩
الفرع الأول: مفهوم الصكوك الإدارية.....٣٨٦
الفرع الثاني: الفرق بين الصكوك المالية وبين الصكوك الإدارية ٣٥٠
الفرع الثالث: خصائص الصكوك الإدارية القائمة على المقومات المالية ومزاياها.....٣٥١
المطلب الثالث:الأحكام العامة للصكوك الإدارية الإسلامي المقترنة بالحوزة.....٣٥٦
الفرع الأول: ماهية الصكوك الإدارية الإسلامية، وعائدها وأنواعها.....٣٥٩
الفرع الثاني:الحكم الفقهي للتصكيك، وتداول الصكوك الإدارية..... .٣٥٩
الفرع الثالث:معايير معاملة الصكوك الإدارية.....٣٦٢
المطلب الرابع : ضمانات التمويل، والاستثمار في المقومات وآلياتها المستندة عليها..... ٣٦٣
الفرع الأول: ضمانات التمويل والاستثمار بآليات الإدارة والحوزة، وصكوكها.....٣٣٦
الفرع الثاني: حوافز التمويل والاستثمار بآليات الإدارة والحوزة، وصكوكهاالإدارية.....٣٦٤
الفرع الثالث: تفعيل دور صناديق الاستثمار في المقومات المالية..... ٣٦٥
الخاتمة:..... ....٣٦٧
أهم النتائج التي أسفر عنها البحث.....٣٦٩
التوصيات:.....٣٧٠
قائمة المصادر والمراجع.....٣٧٢
الفهرس..... ٤٠٩
مستخلص الرسالة باللغة العربية..... ٤٢١
مستخلص الرسالة باللغة الإنجليزية.....٤٢٢

مستخلص الرسالة

في ظل التوجه نحو الرقمنة المالية الشاملة تعتبر المقومات المالية هي النواة الاقتصادية والقاعدة التي سيقوم عليها هيكل القطاع المالي والنظام الاقتصادي الرقمي الحديث، الذي لا يعتمد على النقد والأوراق والائتمان، لكن يقوم على المقومات والرقمنة ونظم تمويل إدارة الأصول وحوزتها عبر آلياتها العقدية والناقلات المالية الإسلامية.

وتظهر أهمية موضوع البحث نظرا لاحتياج السوق المالي إلى آليات مالية شرعية تلائم عصر التحول الاقتصادي الرقمي والرقمنة المالية الشاملة والذكاء الاصطناعي، والبحث عن حلول لضعف هياكل القطاع المالي ولعلاج الاقتصاد المتأزم.

واستهدفت من هذا البحث التأصيل الفقهي لمنظومة التحول المالي للأصول المادية إلى مقومات مالية ورقمية، وآلياتها الجديدة وهي عقد إدارة اَلْمُقَوِّمَات المالية وعقد الحَوْزَة على اَلْمُقَوِّمَاتِ، وعَقد إدارةِ اَلْمُقَوِّمَاتِ المالية المقترن بالحوزة أو الِانْدِمَاج، واَلنَّاقِلَات المالية وأهمها اَلصُّكُوك اَلْإِدَارِيَّةِ، وتطبيقاتهم العملية كأدوات للسياسات الاقتصادية.

ومن أهم النتائج التي أسفر عنها هذا البحث: أولا: مبدأ ضمان المديرين لنتائج الإدارة، ثانيا : أن الآليات والناقلات التمويلية والاستثمارية هي عقود شرعية، ثالثا: أنها من أدوات السياسة النقدية للتحكم وتوجيه النشاط الاقتصادي وإصلاح الاقتصاد المتأزم

ومن أهم التوصيات التي أوصي بها الباحث: ضرورة تقنين عقود الإدارة والحوزة والصكوك الإدارية كأدوات مالية ضمن الأدوات المالية في سوق النقد والائتمان وسوق المال، كما يجب الإسراع بالتحول من سياسات الفائدة الربوية ومشتقاتها التضخمية إلى سياسات وآليات عقود المشاركات والمعاوضات والإدارة والحوزة والناقلات التمويلية والاستثمارية، خاصة الصكوك الإسلامية المالية والإدارية.

الكلمات الدالة

الاقتصـــاد الرقمي – المقومات المالية – الضـــمان المطلق – إدارة المقومات – عقد الحوزة – الناقلات المالية – آليات وسـياسـات – التمويل والاسـتثمار – الصـكوك الإدارية الإسلامية

Abstract

In light of the trend towards comprehensive financial digitization, financial evaluators are considered the economic nucleus and the basis on which the structure of the financial sector and the modern digital economic system will be based, which does not depend on cash, papers and credit, but is based on evaluators, digitization and financing systems for managing and holding assets through its contractual mechanisms and Islamic financial carriers.

The importance of the research topic appears due to the financial market's need for legitimate financial mechanisms that are suitable for the era of digital economic transformation, comprehensive financial digitization and artificial intelligence, and the search for solutions to the weak structures of the financial sector and to treat the crisis economy.

Among the most important results of this research are: First: the principle of guaranteeing managers for the results of management, second: that financing and investment mechanisms and carriers are legitimate contracts, third: that they are among the monetary policy tools to control and direct economic activity and reform the crisis economy

Among the most important recommendations recommended by the researcher: the need to codify management and estate contracts and administrative instruments(sukuk) as financial instruments within the financial instruments in the cash, credit and money market, and the shift must be accelerated from usurious interest policies and their inflationary derivatives to the policies and mechanisms of partnership and netting contracts, management and estate, and financing and investment carriers, especially Islamic financial and administrative instruments.

Key words

Digital economy - Financial evaluators- Managers guarantee - Evaluators management - estate contract - financial carriers - mechanisms and policies - financing and investment - Islamic administrative sukuk

The Egyptian Arabic Republic

Cairo University

collage of law

Graduate Studies

Department of Islamic law

Mechanisms and policies of Islamic investment and financing to reform the crisis economy

A dissertation to obtain a doctorate degree in law

Introduction by the researcher

Mohammed Ibrahim Mohammed Al- Salehy

Supervised by Prof. Dr Mohamed Abdel-Hadi Abdel-Sattar

Discussion Committee and Judgment on the Thesis:

Prof. Dr. Mahmoud Awad Salameh ……. president

Professor and Head of the Department of Islamic Law, Faculty of Law - Beni Suef University, Chairman of the Scientific Committee for the Promotion of Professors and Assistant Professors

Prof. Dr. Muhammad Youssef Hafni Salem ……. Member

Professor of Islamic law at the Faculty of Law - Cairo University

Prof. Dr. Mohamed Abdel-Hadi Abdel-Sattar ……. supervisor and member , Professor and Head of the Department of Islamic Law, Faculty of Law - Cairo University

1444HD -2022 AD